http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2107) السنة الثامنة - الخميس (21) نيسان 2011

المياه تجرف الألغام وتهدد رغم تأكيدات السلامة

أثـــر الـبـــزل الإيـــرانـــي سـيـبـقـى طـويـلاً

المياه الايرانية تجرف الالغام الى الاراضي العراقية

بغداد / هشام الركابي

يؤكد مختصون أن مشكلة مياه البزل القادمة إلى العراق عبر الحدود الإيرانية لن تنتهي، حتى مع إعلان وزارة الموارد المائية ذلك.

وأشاروا إلى أن نتائج دخول المياه تلك سوف لن تنتهي خلال سنوات، مع وجود ألغام جرفتها المياه نحو مناطق شاسعة، فضلا عن تأثير المياه المالحة على الأراضي والمياه العراقية.

وأعلنت وزارة الموارد المائية، انتهاء أزمة تدفق مياه البزل المالحة الإيرانية إلى أراضي البلاد بتحويلها إلى داخل أراضيها.

ونقلت وكالة آكانيوز عن مدير الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل في الوزارة علي هاشم كاطع القول إن أزمة مياه البزل الإيرانية المالحة قد انتهت، اثر تدخل أعلى المستويات في الحكومة ومفاتحة الجانب الإيراني الذي تعهد بإنهاء الأزمة تماما.

بالمقابل قال وزير الموارد المائية مهند السعدي لـ(المدى) إن الوزارة أجرت اتصالات مع الجهات المعنية التابعة للجانب الإيراني بشأن أزمة تدفق مياه البزل الإيرانية.

وأضاف أن الأزمة تم معالجتها من خلال قيام الجانب الإيراني تحويل مجرى المياه إلى داخل أراضيه كخطوة لمنع تدفقها إلى الأراضي العراقية.

من جهته قال المهندس الزراعي عدنان صائب ان خطورة مياه البزل الإيرانية ليست على المستوى الآني فقط، وإنما الآثار التي تتركها على الأراضي والمياه العراقية ومن الصعب الحد منها خلال سنوات مقبلة، وأضاف في تصريح لـ(المدى): عادة ما تحتاج الأراضي المالحة أو ما تسمى محليا بـ(الصبخة) إلى سنوات طويلة لتخليصها من الملوحة وتكون جاهزة للزراعة، وقد سعى العراق ومنذ عقود لاستصلاح أراضيه الزراعية، ولم يحقق ما يصبوا إليه ولو بشكل نسبي، كون الأراضي بحاجة إلى مياه غير مالحة لتخليصها من الترسبات الملحية، وهو ما يوجد في العراق، بل انه بحاجة إلى المياه لسقي المزروعات وليس لاستصلاح الأراضي الملحية، وأوضح بالقول: من نتائج مياه البزل الإيرانية أنها زادت من مساحة الأراضي المالحة في العراق، وبالأخص في محافظتي البصرة وميسان، لذا فدخول المياه تلك إلى العراق زاد من حاجته إلى المياه النقية وقللت من المساحات المرشحة للاستثمار الزراعي.

لكن هيثم ثويني وهو تدريسي من محافظة البصرة حذر من مخاطر أخرى مع دخول مياه البزل وبقائها في الأراضي العراقية، وقال لـ(المدى): نعلم أن البلاد مهددة بخطر الألغام الأرضية المنتشرة بنحو ٢٥ مليون لغم على امتداد الحدود العراقية الإيرانية ومناطق أخرى والتي زرعت إبان حرب عام ١٩٨٠، وبعض هذه الألغام أصابت العراقيين في السنوات التي أعقبت الحرب وقتلت من قتلته وتركت عاهات على الآخرين، غير أن العدد انخفض بعد تكرار الحوادث، لكني أتوقع عودة الحوادث وبأعداد مرعبة مع نزوح الألغام عبر مياه البزل إلى داخل الأراضي العراقية، وهو ما نخشاه.

وفي هذا الصدد يشير مدير الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل في وزارة الموارد المائية إلى أن مياه البزل دخلت في الأراضي المحرمة الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية، وهي غير مخصصة للزراعة ولا يصلح استثمارها زراعيا، كونها منطقة تحتوي على الألغام، وان الجانب الإيراني حوّل مجرى المياه إلى داخل أراضيه كخطوة لمنع تدفقها إلى الأراضي العراقية.

يذكر أن السلطات الإيرانية قامت منذ منتصف شهر تشرين الثاني الماضي بتوجيه مياه البزل من داخل أراضيها باتجاه الحدود المشتركة مع العراق في محافظتي البصرة وميسان، وقالت في حينها انها مياه مزارع قصب السكر وغير مؤذية او تحتوي على نسب عالية من الملوحة.

واسهم الجهد الامني العراقي لقوات الحدود في بناء ساتر ترابي عالي لمنع استمرار تدفق المياه. وأكثر من تضرر من مياه البزل هو شط العرب الذي تدفقت إليه المياه عبر نهر (الخيين) الذي يصب في الشط، واثر على الاحياء المائية فيه وسبّب نفوق الأسماك والحيوانات الأخرى.

بالعربي الصريح

وفسر الفساد بعد الجهد بالفساد

علي عبد السادة

منذ صعود نجم الفاسدين في سماء العراق الجديد، وارتفاع (كروش) حيتان الصفقات المشبوهة، تخرج إعلانات الكشف والفضح منقوصة دون أسماء ودلائل، و(كأنك يا زيد ما غزيت).

وُثِّق، طوال سنوات، هدر مليارات بالدولار وبالدينار، دون أن يعرف مرتكب الجريمة، بينما يسمع عن مسالك توصله إلى خارج البلاد، وتشاع بين حين وآخر صفقات على حيازة عمارات ومصالح كبيرة في الخليج أو الشام. وسجلت، طوال سنوات، وهمية مشاريع، وانتهاء صلاحية أغذية، وضياع مخصصات، وتلف أجهزة، وعمولات كبيرة تحت الطاولة، وتعيينات بالجملة لمزورين، وعرابي توظيف لأناس لا يعلمون، تذهب معاشاتهم لجيب (مسؤول رفيع) وأحيانا (ثخين). يجري كل هذا دون أن يعرف المجرم الشبح.

اليوم، وبعد ارتفاع حرارة النزاهة البرلمانية، ظهرت ملفات وأوراق ووثائق عن حالات فساد بالجملة.

يخرج أعضاء اللجنة بين يوم وآخر بإعلانات دسمة تضمنت ١١ أمر قبض بحق عدد من كبار الشخصيات من بينها وزير ووكلاء وزارات ومحافظون وضباط كبار ومديرون عامون علي خلفية قضايا فساد، ولم يذكر اسما واحدا أو جهة واحدة تورط، أو تورطت، بتلك القضايا.

ومن بين إعلانات الكشف ما قيل انه من (أبرز ملف فساد تم الكشف عنه)، ويتعلق ببيع جامعة البكر بقيمة مليار و٣٠٠ مليون دينار فقط، على أساس أن القيمة الحقيقية ٨٠٠ مليون دولار.

أعلن عن كل هذا ولم يقل احد من (النزاهة) من هو الفاسد، لم يعرف الرأي العام البائع، وكيف نفذ من الرقابة، وأين وجد المشتري، وكيف توفر على (مصلحة) ما ليبيعه بسعر اقل من النصف بكثير.

لم يجدّ جديد على صعيد مكافحة الفساد، ما لم يعرف الناس مرتكبي جرائمه، وما لم يشاهد الجميع محاكمتهم، او على الاقل أسماءهم وأي الجهات تقف ورائهم، وأي السياسيين تستر عليهم.

الناس يريدون معرفة إن كان هذا المتورط قد شارك في الانتخابات، وأنهم منحوه في يوم ما أصواتهم، وقد فاز وحاز على مقعد في البرلمان أو الحكومة. يريدون معرفة إن كان قد باع أصواتهم عند أول صفقة سال عليها اللعاب. هم يريدون معرفتهم، كي لا يكرروا ندامة التصويت لمثل هؤلاء.

التحفظ في إعلانات الفساد ومحاولات النزاهة تقديم كشوفات غير مكتملة لا تطمئن الرأي العام، بالإمكان القول إن الفاسد يأخذ وقته (السياسي) في امتصاص المال العام، وحين يكتفي يجري الكشف عنه، وربما يقال انه يتعرض إلى ملاحقات قانونية، أو انه يخوض في حكم غيابي، وربما يخرج عفو عام، أو استثناء خاص، فيعودون، وقد يخرجون إلى منابر الحملات الانتخابية، هم ذاتهم الفاسدون، ليهاجموا الفاسدين.

إعلانات منقوصة مثل هذه لا تشفي الغليل ولا ترجع المال المهدور وتخيف عتاة اللصوص في هذه البلاد ما لم يتم فضحهم على نطاق واسع، فالناس يريدون معرفة محل ثقتهم، وإلا فان إعلان النزاهة على هذه الشاكلة يفسر الفساد بعد الجهد بالفساد.

الحسني للمدى: صعوبات تواجه ترطيب علاقة بغداد بأربيل

دولة القانون: مشاكل المركز والإقليم تحسم قريباً باستثناء المادة ١٤٠

المناطق المتنازع عليها من ابرز ملفات الخلاف

بغداد / زينب صنكور

كشف سياسيون عراقيون عن حل "قريب" للملفات العالقة بين بغداد وأربيل، فيما أكدوا حاجة المناطق المتنازع عليها إلى وقت أطول للتوصل إلى تفاهم بشأنها.

فيما تضاربت المواقف من علاقة حل هذه الملفات بموضوعة الانسحاب الامريكي، المثار حوله الجدل، نهاية العام الجاري.

قال النائب عن دولة القانون حاجم الحسني "للمدى" إن هناك عقبات كثيرة في حل المشاكل العالقة بين الحكومتين، مشيرا إلى أن الحوار والاتفاقيات هي المعول الوحيد لحلها.

وأضاف أن الحكومتين اتفقتا على عدد كبير من المشاكل لكن توجد هناك بعض المشاكل التي على الحكومتين حلها، وإشراك جميع الأطراف للوصول إلى حل مُرض لجميع الإطراف.

وأشار إلى أن انسحاب القوات الأمريكية لابد من اتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تطرح الحكومة هذا الموضوع على البرلمان ليتم إقراره داخله، مبينا أن الأيام القادمة سيتم اتخاذ القرار النهائي من الاتفاقية الأمنية إما الانسحاب النهائي أو التمديد بعد موافقة البرلمان.

لكن عضو ائتلاف دولة القانون جواد البزوني أكد أن جميع المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم سيتم حلها عن قريب عدا المادة ١٤٠ تحتاج إلى وقت أطول لحلها، كاشفا عن رغبة الكرد ببقاء القوات الاميركية.

وقال البزوني في تصريح "للمدى" إن المشاكل العالقة بين الحكومتين لا ترتبط بالانسحاب الامريكي لكن الأمريكان يريدون تقوية العلاقات الستراتيجية عن طريق حل جميع القضايا العالقة، مشيرا إلى أن المشاكل تم حل بعضها والبعض الآخر سيتم حلها.

وأضاف أن قضية البيشمركة تم حسمها وسيأخذون رواتبهم من وزارة الدفاع، وفيما يخص قانون النفط فان الكتل اتفقت عليه وسوف تقرأ القراءة الأولى والثانية في البرلمان ليتم التصويت عليه، وتبقى المشكلة الرئيسية هي المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها ولا تحل بسنة أو سنتين وانما تحتاج الى وقت.

وأشار إلى وجود تخوف من قبل البعض ان في حال انسحاب القوات الامريكية ان تحصل مشاكل حول حدود المحافظات، مبينا أن هذه المناطق هي التي تقرر مصيرها.

وتابع البزوني أن الكرد لديهم رغبة بتمديد بقاء القوات الأمريكية بسبب المخاوف من قبل بعض دول الجوار والمجاميع المسلحة لكن نرى انه لا حاجة لبقاء القوات وخاصة وان هناك وقت ممكن الاستفادة منه لتدريب القوات الأمنية العراقية وتسليح القوة الجوية والبحرية، مرجحا بقاء جزء من القوات للتدريب والإسناد.

من جانبه أشار النائب عن التحالف الكردستاني سعيد رسول إلى أن المشاكل سوف يتم حسمها لأنها مادة دستورية.

وقال رسول"للمدى" إن المشاكل العالقة ببين الحكومتين سيتم حسمها عن طريق تطبيق الدستور والذي ينص على أن كردستان جزء لا يتجزأ من العراق لكن هناك إدارة فيدرالية للإقليم.

وأضاف أن المادة الدستورية هي التي تحسم الخلافات لان أكثر من ٨٠٪ من الشعب صوّت على هذا الدستور وتوجد من ضمنه المادة ١٤٠ بان المناطق المنزوعة جزء لا يتجزأ من الإقليم لكن ليس بالقوة وإنما بالحوار، مطالبا الحكومة بتنفيذ هذه المادة.

في غضون ذلك أكد النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان أن المشاكل العالقة تنحصر في تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

وقال سليمان في تصريح"للمدى" إن عدم حسم الملفات العالقة هو بسبب التأخر في تطبيق المادة ١٤٠ حيث ان هذه المادة تلمح في الأفق ولم تطبق بنودها الأساسية، إضافة إلى عدم تشريع قانون النفط والغاز وبعض القوانين الأخرى.

وأضاف أن "سكان المناطق المتنازع عليها يتلهفون بتطبيق هذه المادة لتحديد هويتهم الأصلية والشرعية التي سلبت منهم في الأزمنة ويرجع الحق إلى صاحبه".

واستبعد أن تحل المشاكل العالقة قبل انسحاب القوات الأمريكية بسبب أن هذه الملفات متشابكة وتحتاج إلى وقت، مشيرا إلى أن النية موجودة لدى اغلب أعضاء البرلمان لحل هذه الملفات.

وقد زار رئيس حكومة إقليم كردستان العراق برهم صالح بغداد لبحث الملفات العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

وأكد صالح التوصل الى مجموعة من الاتفاقيات الإيجابية مع وفد وزارة المالية برئاسة بيان جبر الزبيدي بهدف حل جميع المشاكل العالقة، في إشارة إلى أن مشكلة ميزانية البيشمركة لم تحسم حتى الآن مع الحكومة المركزية.

هذا ووافقت الحكومة المركزية على إعادة ٣٥٦ مليار دينار لحكومة الإقليم، بعد اتفاق الطرفين على اعادة العائدات الجمركية في جميع النقاط الحدودية إلى المركز.

من جانبه دعا النائب عن التحالف الكردستاني محسن سعدون إلى حسم الخلافات بين بغداد وإقليم كردستان العراق حول عدد من القضايا العالقة، في وقت أعرب فيه القيادي في حزب الدعوة حيدر العبادي عن أمله أن يحمل رئيس حكومة الإقليم برهم صالح في زيارته المرتقبة لبغداد صلاحيات تخوله بحث الخلاف بين الجانبين. وقال السعدون إن الأجواء أضحت ملائمة للتفاوض حول أمور مثل حرس الإقليم وقانون النفط والغاز وتطبيقات المادة الدستورية المتعلقة بكركوك والمناطق المتنازع عليها.

وأضاف العبادي قائلا إن حكومة الإقليم "تواجه مشكلة تتمثل بالتنافس على إدارتها من قبل حزبين وهذه المشكلة تنعكس علينا، وأتمنى أن يستطيع صالح الحصول على تخويل كاف باتجاه الحل". وكان من المرتقب أن يزور رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح بغداد أمس الأول الثلاثاء إلا أنه تم الإعلان عن إرجاء الزيارة لموعد لاحق. وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت أمس الأول الثلاثاء إن التظاهرات الشعبية التي تشهدها مدن عراقية تبين أهمية حل المشاكل بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، وحذر من احتمال تحولها إلى مصدر للمتاعب في المستقبل.

وأضاف أن الأمم المتحدة تعمل مع المسؤولين في بغداد وأربيل لمحاولة وضع أجندة لدراسة عدد من القضايا ومنها على الخصوص تقاسم مداخيل بيع النفط الخام ومستقبل مدينة كركوك.

وأوضح ميلكرت أنه "ما دامت هذه المشاكل لم تجد طريقها إلى الحل فإنها يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى مصدر لإذكاء الصراع والاستقطابات".

SENIOR POSITIONS AVAILABLE

An Iraqi / German company for concrete additives manufacturing seeks to fill the following positions:

A) Sales Manager (Based in Baghdad)

1)Relevant sales experience and good personal skills is a must.

2)Ability to lead and manage a team of Sales Professionals.

3)Good organisational and communication skills with business understanding 4) Ability to achieve agreed targets

5)Fluent English and Arabic (reading and writing) with computer skills.

B) Civil Engineers as Sales Engineer/ Customer Advisor for all major Iraqi cities

1)Civil Engineers specialized in concrete and all building material.

2)Experience in concrete additives are of advantage

3)Ability to work in a team and willing to travel to various locations in Iraq.

4) Good English and Arabic (reading and writing). Kurdish is preferable.

5) Good Computer skills.

6) New graduates are also welcomed

Please E-mail your CV's to: apleyiq@hotmail.com